أثر المتغيرات المصرفية على النظام المصرفي الجزائري

The impact of banking variables on the Algerian banking system

مطاي عبد القادر

جامعة الشلف a.mettai@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/30 تاريخ القبول: 2020/01/30 تاريخ النشر: 2020/04/16

ملخص :

نحاول في هذه الورقة البحثية الاجابة على التساؤل التالي : ما مدى تأثير المتغيرات المصرفية على النظام المصرفي الجزائري؟ توصلنا من خلال التحليل أن النظام المصرفي الجزائري يحتاج الى المزيد من الانفتاح من خلال إعادة النظر في مختلف القوانين و الأطر التشريعية خاصة فيما يتعلق بنظم الرقابة و الاشراف و النظم الاحترازية.

الكلمات المفتاحية : العولمة المالية ، الازمات المالية ،لجنة بازل للرقابة المصرفية ، النظام المصرفي الجزائري.

تصنيف JEL : E580، E420، E440.

Abstract:

In this research paper, we try to answer the following question: What is the extent of the impact of banking variables on the Algerian banking system? We came through the analysis that the Algerian banking system needs more openness by reviewing the various laws and legislative frameworks, especially with regard to supervision and supervision systems and precautionary systems.

Keywords: Financial Globalization, Financial Crises, Basel Committee on Banking Supervision, Algerian Banking System.

Jel Classification Codes : E580, **E420**, **E440.**

أ.د.مطاي عبد القادر a.mettai@univ-chlef.dz

1.مقدمة :

تشهد الساحة المصرفية العالمية حاليا العديد من التغيرات العالمية المتسارعة و المتلاحقة و التي جعلت حدة المنافسة في السوق المصرفي تزداد بمعدل متسارع ، مما جعل العديد من الدراسات تعالج هذه المتغيرات أملا في إيجاد البدائل أو التكيف معها ، و قد صاحب هذه المتغيرات ظهور الكيانات المصرفية الضخمة الناتجة عن الإندماج أملا في تحقيق استمرارية نشاطها في ظل محيط اقتصادي يتسم بالتحرير من جميع القيود ، و بذلك أصبحت المؤسسات المالية بإمكانها القيام بالأنشطة المصرفية و ظهرت البنوك الشاملة مما حتم على البنوك القيام بالاندماج أملا في تحسين قدراتها التنافسية و الجزائر كغيرها من بلدان العالم فقد أثرت هذه المتغيرات على منظومتها المصرفية خاصة الأزمة العالمية الأخيرة و ما خلفته من تداعيات على البلدان الناشئة .

1.1.أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

– إبراز أثر المتغيرات المصرفية العالمية المعاصرة على أداء المنظومة المصرفية و الذي سيكون متوافقاً مع الرؤية الإستراتيجية الشاملة للسلطة النقدية في الجزائر مـــــستقبلاً كما يكون معززاً لخطط البنوك في هذا المجال لكي يستمر في تقديم أفضل العوائد لمساهميه.

– معرفة فعالية النظام المصرفي في رفع القدرات التنافسية من خلال التحول نحو البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والاستثمارية من خلال بنك واحد وذلك كخطوة مهمة من اجل مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، ويكون ذلك بتنويع الخدمات المصرفية وتحسين جودة تلك الخدمات وسرعة أداء الخدمات ودقة المعاملات، خاصة إذا علمنا أن الاقتصاد العالمي الجديد يعتمد على المعلومات والسرعة وفورية الاتصال.

2.1.أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يمس قطاعا حساسا وفعالا في التنمية الاقتصادية من خلال أساليبه العلمية في ضبط معدلات التضخم وإعادة التوازن للاقتصاد.

3.1.المنهج المتبع:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ومحاول إثبات صحة الفرضيات المتبناة، اعتمادنا المنهج الوصفي الذي يساعدنا في إقامة الحجة والبرهان على ما نقدمه من معطيات

ومعلومات خاصة بموضوعنا، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها وكذا استخدامه في تقييم البيئة المصرفية.

4.1.**محاور البحث :** سوف نتطرق في هذه الورقة البحثية بالتحليل إلى أهم هذه المتغيرات و أثرها على النظام المصرفي وذلك بتقسيمه إلى المحاور التالية:

2. **أثر العولمة المالية على النظام المصرفي الجزائري :** تتمثل أثار العولمة المالية على النظام المصرفي فيما يلي:

1.2. **تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية :**

يشمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات تم تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية وغيرها. ومن ناحية أخرى وصل تنويع النشاط المصرفي إلى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود الآجلة وحقوق الشراء الاختيارية، إلى جانب عقود المبادلة SWAP.(عبد المطلب عبد الحميد، ،2003،ص.38).

2.2. **إلزامية البنوك الجزائرية بالاتجاه نحو الاندماج المصرفي:**

لقد أدت العولمة المالية وتأثيراتها على الجهاز المصرفي إلى حدوث موجة من الاندماجات المصرفية سواء بين كل من البنوك الكبيرة والصغيرة أو البنوك الكبيرة وبعضها البعض ويبدو أن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها وشموليتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا حيث وصلت عملية الاندماج في عام 1997 إلى 1.6 تريليون دولار وعام 1998 إلى 2 تريليون دولار وعام 2009 إلى 10 تريليون دولار .

عاد نشاط الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي نحو الارتفاع مرَّة أخرى في عام 2018 بإعلان مصرفي "كليديسدال" و"يوركشاير بانك" في الصيف الماضي، اندماجهما، واندماج مصرف "فيفث ثيرد" مع "إم سي فاينانشال"، وهناك معلومات تؤكد أن "باركليز" يُخطط لشراء "ستاندرد تشارترد" لإنشاء مؤسسة للإقراض بوزن 79 مليار دولار ، في الولايات المتحدة، جرت 15 عملية اندماج بين مصارف ومؤسسات مالية منذ بداية العام الحالي، وهو ما يوحي بأن نشاط عمليات

الاندماج والاستحواذ في المصارف سيزداد ارتفاعاً في 2018- 2020، بعد تسجيل قيمة 93 مليار دولار في 2017 (ماجد الجميل ، 2018).

3.2. الاتجاه نحو خوصصة البنوك العمومية:

تعتبر خوصصة البنوك إحدى نواتج العولمة، وتتلخص أهم دوافع خوصصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل المتغيرات المصرفية العالمية وكذا توسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

4.2. ظهور البنوك الإلكترونية :

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) أو بنوك الإنترنت (Internet Banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد (Remote Electronic Banking) أو البنك المترلي (Home Banking) أو البنك على الخط (Online Banking) أو الخدمات المالية الذاتية (Self – Service Banking) ، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المترل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان).مما أدى إلى تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وتوفير الوقت والجهد لعملاء البنوك.(البنوك الالكترونية على الموقع .http://wwwarabgaw.org)

5.2. تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال:

يلاحظ مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم الأموال التي يتم غسلها في أنحاء العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي، بل وصل الأمر في عام 2009 إلى أن تكون عملية غسيل الأموال حوالي 2.5% من الناتج المحلي العالمي.

وفي عام 2017، قدَّر مكتب الأمم المتحدة المعنيُّ بالجريمة والمخدرات قيمة عمليات غسل الأموال على مستوى العالم بنسبة تتراوح سنوياً ما بين 2 و5% من حجم الناتج الإجمالي العالمي، وهو ما قُدِّر

حينها بتريليون دولار ، وتتفق تقديرات صندوق النقد الدولي لحجم عمليات غسل الأموال في عام 2018 مع تقديرات الأمم المتحدة (حنين ياسين ،2019).

إلا أن مؤشر "بازل" لمكافحة غسل الأموال، الصادر عن معهد "بازل" للحوكمة (مقره سويسرا)، قال في تقريره السنوي لعام 2017: إن "حجم عمليات غسل الأموال في العالم يتراوح بين 500 مليار دولار وتريليون دولار سنوياً، وهو ما يشكل 1% من حجم الاقتصاد العالمي البالغ 85 تريليون دولار."(حنين ياسين ،2019).

إن عمليات تبيض الأموال التي حدثت في الجزائر خلقت وراءها أزمات مالية ومصرفية عديدة سواء على الخزينة العمومية أو على الجهاز المصرفي من أهمها:

- تحليل الخزينة العمومية لتبعات تصفية بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي.
- خلق أزمة ثقة في الجهاز المصرفي وخاصة ما تعلق بالمؤسسات المصرفية الخاصة.
- إضعاف قدرة القطاع المصرفي على تمويل التنمية الاقتصادية.

حلت الجزائر في المرتبة 54 عالميا في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حسب مؤشر بازل 3 للعام 2017، الخاص بمكافحة غسيل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب (تقرير بازل لغسيل الأموال Basel AML Index2018)

6.2. تزايد حدة المنافسة المصرفية:

يلاحظ مع تزايد أثر العولمة المالية، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي، وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية وهي: (بريش عبد القادر، 2006 ص33)

الاتجاه الأول: المنافسة بين المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواءاً فيما تعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.

الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

7.2. إلزامية البنوك الجزائرية بإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

إن أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية والمصرفية قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التأمين كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، حيث حدث تغير كبير في أعمال البنوك

وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل.

8.2.إضعاف قدرات البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية :

إن النظرية الاقتصادية تظهر أن هدف التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال لا يمكن أن يتحقق في نفس الوقت مع ثبات سعر الصرف واستقلالية السياسة النقدية. فالانفتاح على أسواق رأس المال العالمية يؤدي إلى تقليل مجالات العمل الممكنة أمام السياسة النقدية (جاك آدا ،1998.ص.124)، أين يصبح من الصعب على البنوك المركزية التحكم في السياسة النقدية، فمثلا الضغوط التضخمية الناتجة عن التدفقات الكبيرة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي، تجعل من الصعب اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم وتوقيت السياسات الاقتصادية اللازمة، كما تبين أيضا أن التغير المفاجئ في اتجاه تدفق رأس المال، قد يجعل السلطات المالية والنقدية عاجزة عن كبح سرعة هذه التدفقات عندما يشعر أصحاب رؤوس الأموال بعدم توفر المردودية اللازمة لاستثماراتهم المالية أو بمخاطر قد تنجم عن ضعف أداء النظام المصرفي. وملم يدل على ذلك بوضوح ما حدث من أزمات للجهاز المصرفي في دو جنوب شرق آسيا وعجز البنوك المركزية عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهور والانخفاض في قيم العملات الوطنية المتتالي.(عبد المطلب عبد الحميد،2003 ،ص.46)

3. التنظيم الاحترازي في إطار بازل 3 لتحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في الجزائر:

معايير ''بازل 3'' جاءت كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك وثبات قصور أو فشل معايير ''بازل 2'' في حمايتها أو عدم التقيد بها أصلاً، وبالنسبة للمصارف الإسلامية فهي لم تتأثر كثيراً بتداعيات تلك الأزمة على غرار البنوك الغربية الكبرى، لذلك لم تحرص على إصدار مثل هذه المعايير ولكنها ملزمة بالتقيد بها كي تكون لها مصداقية على المستوى العالمي ، كما أنها جاءت اتفاقية بازل الجديدة لسد الثغرات المالية في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، حيث تضمنت اتفاقية بازل ثلاثة خمسة محاور نذكر منها:

1.3. متطلبات أعلى من رأس المال وجودة أفضل: تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين ، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، من النسبة الحالية التي تبلغ% 2 إلى% 4.5 من متطلبات رأس المال الفئة 1 التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناءً على معايير صارمة ، سوف يتم رفعها من 4% إلى .6% وقد

أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة 2.5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقاً للأنظمة الحالية على أن يتكون من حقوق المساهمين. إن الغرض من الأموال التحوطية أو أموال)الحماية(هو ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية.

وهكذا، فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الفئة 1 ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة % 8.5 (% 6 لرأس المال الفئة 1 و % 2.5 لرأس مال الحماية).وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة % 10.5 (بما في ذلك رأس مال الأمان أو الحماية)مقابل % 8 في الاتفاقيات السابقة.

لقد كشفت الأزمة المالية التي حدثت مؤخرا عن مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك وخاصة بعد فترة من نمو القروض بمستوى عال . وتقترح هذه الإصلاحات تخصيص رأس مال تحوطي، لمقابلة أزمات تقلب الدورات الاقتصادية في حدود % 0- 2.5% من حقوق المساهمين أو من رأس مال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقا للظروف المحلية لكل بلد .إن الغرض من تخصيص رأس مال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية هو تحقيق الهدف الأكثر حصانة المتمثل في حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي .وسوف يبدأ سريان رأس مال الحماية المذكور فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله. وبناء عليه ، فإنه من الحكمة الاحتفاظ بأموال حماية لمقاومة تقلبات الدورات الاقتصادية من أجل استيعاب أي خسائر تنشأ بسبب انخفاض جودة الائتمان، وسوف يتم إدخال أموال الحماية المذكورة كإضافة لأموال الاحتياطيات (Réforme financière de Bâle III, 2011 , n :209)

الجدول 01: متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط

	حقوق المساهمين(بعد السحوبات)	رأس المال الفئة **01**	إجمالي رأس المال
الحد الادنى	4.5 %	6 %	8 %
رأس المال التحوط	2.5 %	----	-----
الحد الادنى+ رأس المال التحوط	7 %	8.5 %	10.5 %
حدود رأس المال التحوط للتقلبات الدورية	2.5 % - 0 %	----	------

المصدر : بريش عبد القادر ، زهير غراية – مقررات بازل 3 وودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي– مجلة الاقتصاد و المالية – العدد 00، 2015 ص112.

2.3.مؤشر الرافعة المالية :إدخال مؤشر معدل الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقا لاتفاقية بازل الثانية أخذا بعين الاعتبار المعالجة الجديدة في الدعامة الأولى من دعائم متطلبات رأس المال وفقا لما نصت عليه مقررات بازل ثلاثة، كما أن هذا المؤشر سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك ، ولمراعاة القابلية للمقارنة فإن تفاصيل هدا المؤشر سوف يتم الاتفاق عليها دوليا بما في ذلك المعالجات المحاسبية (Bank for International Settlements , December 2010 (rev June 2011) , p 61)

3.3. مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشتقات المالية وعمليتا عادة شراء سندات الخزينة والأوراق المالية: تشدد لجنة بازل من خلال هدا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (CCR) والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطيـــة الخسائر الناتجـــة عن إعادة تقييم الأصول المالية علـــى ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية ، الا أن البنوك تعترض على هذه المقاربة التي لا تأخذ في الحسبان تقنيات الحماية الفعلية للمخاطر الاقتصادية وما تستوجبه من تخفيض كمية رأسمال المطلوب، كما ان التخوف من عدم التمييز بين المخاطر المحمية وغير المحمية قد تشجع لجنة بازل للبنوك على عدم اعتماد مناهج ديناميكية لإدارة المخاطر(مكرم صادر ، أيلول/سبتمبر 2010 ، ص 106)

4.3.السيولة: لقد أوضحت الأزمة المالية العالمية 2008 أن لمسألة السيولة أهمية كبيرة في عمل النظام المالي والمصرفي العالمي و الأسواق بكاملها. هدا الشيء كرسته لجنة بازل من خلال إبداء رغبتها في

الوصول إلى معيار عالمي للسيولة، حيث تقترح اعتماد نسبتين. الأولـــى للمدى القصير وتُعرّف بنسبة تغطية السيولة (LCR)ويحتسب بتنسيب الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقـــات النقدية لديـــه. وتهدف هذه النسبة إلى جعل البنك يُلبي ذاتياً احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة. أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.(NSFR)

5.3.حواجز رأس المال ضد التأثير الحلقي: تقدم لجنة بازل 3 مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكبح آثار تلك الضغوط على الاقتصاد وسوق الأوراق المالية بدلا من تضخيمها كما ستقوم لجنة بازل بالترويج والمساهمة في تطوير أساليب قياس المخصصات بالأخذ في الاعتبار ضرورة مواجهة احتمالات الخسائر المتوقعة لتحديد الخسائر الفعلية بنحو أكثر شفافية وبرؤية مستقبلية وبنحو أقل تأثيرا (حلقيا أو دائريا) على الاقتصاد عن النموذج الحالي لقياس المخصصات القائمة على الخسائر المحققة (عبد المنعم التهامي ، أحمد الغندور ، ، أيلول/سبتمبر2010 ، ص 59).

4.الآثار المحتملة لمتطلبات لجنة بازل على المنظومة المصرفية الجزائرية

بعد أن تطرقنا إلى مدى استفاد النظام المصرفي الجزائري لمقررات لجنة بازل ،نعرج الآن على الآثار المحتملة لمقررات لجنة بازل على منظومة المصرفية وذلك في النقاط التالية:

1.4.التأثير على إستراتيجية البنوك:

إن التقيد بمتطلبات لجنة بازل يفرض على البنوك إعداد إستراتيجيات جديدة معتمدة على تقديرات السوق لحجم النشاطات والمخاطر الأمر الذي يتطلب كذلك محللين للمخاطر ذو كفاءة عالية ومسيرين لمحفظة المخاطر ذو مستوى عال ، فما يميز الجهاز المصرفي الجزائري في مجال تغطية المخاطر درجة تركيز كبيرة للمخاطرة في عدد محدود من المؤسسات، فعلى سبيل المثال وفي مجال الالتزامات الممنوحة من طرف البنك للمؤسسة أين يتجاوز المبلغ 15%من الأموال الذاتية ليتم تسجيل 37 مؤسسة (عدد كبير منها خاصة) تحوز على أكثر من 35%من إجمالي الالتزامات لدى البنوك العمومية. (Naas Abdelkrim ,2003 p289)ويمكن إجمال معالم إستراتيجية البنوك الجزائرية تماشيا مع متطلبات لجنة بازل في:

- تنويع الخدمات البنكية مع التقليل من حجم القروض في أصول البنك.

– القيام بتنقية المقترضين والاعتماد عليه في منح وتسعير القروض.

– العمل بنظام التقدير الداخلية للمخاطر في البنوك.

– الحرص على تحقيق حجم أموال ذاتية أكبر من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال ولابد للجنة المصرفية من العمل على تحقيقه.

– الاعتماد على الشفافية والإفصاح لجميع المعلومات المالية ونظم وطرق تسيير ومتابعة المخاطر وهذا الهدف لابد للبنوك من إدراجها في سياستها.

– اعتماد أنظمة متطورة لتقييم مخاطر المهنة المصرفية والحرص على تغطية جميع أنواع المخاطر، مع القيام بمراجعة دورية لهذه الأنظمة لضمان مسايرتها للتحديات التي تشهدها الساحة العالمية.

إن الاتجاه الإستراتيجي الجديد الذي تسلكه البنوك الجزائرية المبني بالأساس على تقديرات السوق للمخاطر سيمكن من تحقيق العديد من العناصر الإيجابية منها:

– الاستفادة من معلومات مفصلة عن مردودية رأس المال المرجح بالمخاطر.

– تحقيق الانسجام والتناسق بين الوظائف المالية، وظائف تسيير المخاطر وتحديد الأموال الذاتية.

– التمكن من حيازة البنوك الجزائرية لأنظمة قياس داخلية لرأس المال.

2.4.التأثير على التسيير البنكي:

إن تأثير متطلبات لجنة بازل على بناء إستراتيجيات البنوك الجزائرية يمتد كذلك إلى التأثير على التسيير البنكي الذي تمارسه بصفة دورية فالاتجاه الذي تسلكه البنوك في منح القروض ذات درجة الترجيح (المخاطرة) المرتفعة سيؤدي إلى خفض مستوى القروض بشكل عام ومنه المردودية الكلية للبنك (ارتفاع تكلفة الأموال الذاتية) خصوصا وان كبار زبائن البنوك الجزائرية ينحصر في المؤسسات العمومية بشكل أساسي، ضف إلى ذلك غياب التنقيط الذي يدفع البنوك الجزائرية في إطار التزاماتها بمتطلبات لجنة بازل إلى تحديد درجة مخاطرة 100%.

3.4. التأثير على دور البنك المركزي – بنك الجزائر: يظهر هذا التأثير من خلال:

1.3.4 التأثير على السياسة النقدية:

قد يفقد بنك الجزائر من خلال التزام المنظومة المصرفية بمقررات لجنة بازل قدرة التحكم في السياسة النقدية وبالتالي إمكانية عدم تحقيقه للأهداف المسطرة والتي يستهدفها لمعالجة أوضاع اقتصادية أو مالية معينة، فنذكر على سبيل المثال: استهداف الرفع من حجم سيولة الاقتصاد عن طريق الرفع من حجم

القروض، فهذا الهدف قد لا يتحقق نظرا لالتزام البنوك الجزائرية بمقررات لجنة بازل، حيث أن الزيادة في مبالغ القروض من شأنها تضخيم حجم المخاطر وإن كانت البنوك لا تتوفر على حجم رؤوس أموال كافية فإنها ستفقد قدرتها على الوفاء بنسبة الملاءة المحددة بـــ 8%، إذن يصبح على بنك الجزائر التأكد أولا من حيازة البنوك لرؤوس أموال كافية تمكنها من الزيادة في حجم القروض، حتى يمكن الرفع من سيولة الاقتصاد.

2.3.4. التأثير على الرقابة المصرفية لبنك الجزائر:

تفرض لجنة بازل للرقابة المصرفية على بنك الجزائر إتباع سياسة صارمة وواضحة المعالم في إطار مهامه الإشرافية والرقابية على متعاملي الجهاز المصرفي الوطني، ويمكن لهذه السياسة أن تشمل على وظيفتين:

الأولى: تخص إجراء مراقبة احترازية على مستوى جزئي تهدف إلى ضمان التزام البنوك والمؤسسات المالية داخل المنظومة المصرفية بالقواعد الاحترازية المحددة من طرف بنك الجزائر وهي القواعد المستوحاة من لجنة بازل.

الثانية: تخص إجراء مراقبة احترازية على مستوى كلي تهدف إلى متابعة الخطر النظامي حتى تعمل على منع حدوثه.

وحتى يتمكن بنك الجزائر من ممارسة الرقابة المصرفية وفق ما تتطلبه لجنة بازل، يجب التركيز على ثلاث جوانب أساسية:

- ضرورة تحقيق التوافق بين وظائف المراقبة والنشاطات الأساسية لبنك الجزائر حيث تتوقف نوعية وحجم المعلومات المتوفرة في إطار الرقابة الاحترازية على أنظمة المعلومات وكذا اختيار مستوى الأمان داخل القطاع.

- ضرورة تحديد العلاقة بين حجم المخاطر المترقبة عن كل مؤسسة مصرفية أو مالية وتقدير الخطر النظامي الخاص بكل الجهاز المصرفي، بمعنى دراسة مدى تأثير إفلاس بنك على باقي المتعاملين داخل القطاع.

- استقلالية هيئة الرقابة والإشراف (اللجنة المصرفية) التي تستمدها من استقلالية بنك الجزائر، فدرجة الاستقلالية هي التي تحدد مدى فعالية الرقابة المصرفية، كما أن هذه الاستقلالية تؤدي إلى استغلال المعلومات المالية والاحترازية المتعلقة بنشاط المنظومة المصرفية ككل في إطارها الصحيح، وهي لا تعني

بالمقابل غياب المسؤولية اتجاه الجمهور، وهو ما توصي به لجنة بازل من خلال مبادئها (25) للرقابة المصرفية الفعّالة.

5. أثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على النظام المصرفي الجزائري:

لاشك أن تحرير تجارة الخدمات المالية على مستوى العالم هو أمر من شأنه تحقيق مكاسب كبيرة للعديد من دول العالم، بيد أن توزيع تلك المنافع لن يكون بالتساوي بالنسبة لكافة الدول، بل إنه يرتبط بحجم قطاع الخدمات المالية في كل منها ودرجة مرونته والمزايا النسبية التي يتمتع بها، وكذلك مدى قدرته على المنافسة مع القطاعات الخارجية المماثلة، وهو ما يعني أن القطاع المصرفي في الدول النامية سيواجه العديد من التحديات والصعوبات من جراء تحرير التجارة في الخدمات المالية بسبب تواضع إمكانياتها في مجال الخدمات بصفة عامة وانخفاض كفاءتها وقدرتها التنافسية، ولعل من أبرز التحديات التي تواجه البلدان النامية ما يلي:(النشرة الاقتصادية لبنك الاسكندرية، المجلد الخامس والثلاثون. 2003)

- أن تحرير تجارة الخدمات المالية يحد من قدرة المؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف بسبب تأثير عوامل المنافسة على انخفاض ربحيتها؛
- تعرض البنوك المحلية لمخاطر المنافسة غير المتكافئة من قبل المؤسسات المصرفية الأجنبية، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة وخبرات تكنولوجية بالغة التقدم؛
- التخوف من قيام البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية بخدمة القطاعات المربحة في السوق فقط بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات وأقاليم معينة؛
- أن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية قد يؤدى لحدوث أزمـــات مصرفية ومالية مع احتمال انتقال تأثيرها السلبي إلى الجهاز المصرفي في بلاد أخرى، مما يطرح بقوة فكرة وضع أنظمة متطورة للإنذار المبكر للأزمات؛
- قد يؤثر تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية بصورة غير مباشرة على الاستقرار المالي للدولة وذلك من خلال زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب، ففي حالة فقدان الثقة أوفي حالة الأزمات المالية (كما حدث إبان الأزمة الآسيوية عام 1997) يكون هناك اتجاه عام من قبل رؤوس الأموال للتروح إلى الخارج وبالتالي تقويض الاستقرار في الاقتصاد الكلى والنظام المالي؛
- نظرا لأن الدول النامية لا تتمتع بمزايا نسبية في تقديم تلك الخدمات، فإن فتح أسواق الخدمات المالية المحلية للاستيراد من شأنه زيادة العبء على ميزان مدفوعاتها.

1.5. **الآثار الايجابية:** تتمثل فيما يلي:

– تزايد كفاءة وفعالية واستقرار النظام المصرفي الجزائري مع تدرج ظاهرة تحرير الخدمات المالية والمصرفية على المستوى العالمي وانفتاح الأسواق على بعضها البعض، ففي ظل السوق المصرفية المفتوحة تزداد حدة المنافسة وهذا ما يدفع كل بنك إلى السعي لتقديم أفضل الخدمات وأجودها، وبالتالي تزداد كفاءة الجهاز المصرفي واستقراره.

– إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحريره سوف يؤدي إلى تزايد عمليات الاندماج المصرفي وتعميق درجة المنافسة، وهذا ما ينتج عنه انخفاض تكاليف الخدمات البنكية وتحسين جودتها.

– إن احترام شدة المنافسة تدفع البنوك إلى تحسين الإدارة والزيادة في كفاءة تقديم الخدمات المالية والمصرفية وتخفيض العمولات وتخفيض الفرق بين سعر الفائدة للودائع والقروض.

– تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية وتطوير النظم الإشرافية والرقابية وتحقيق متطلبات كفاية رأس المال ودعم الأساليب الرقابية في ضوء الاحتكاك والتواجد المصرفي الأجنبي(بريش عبد القادر،2006، ص111)

– يؤدي التحرير إلى إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات جديدة وحديثة والتوسع فيها بشكل كبير.

– تخفيض مخاطر السوق في السوق المصرفية.

– يؤدي هذا التحرير إلى إتاحة الفرصة أمام البنوك الجزائرية للتعرف على أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية وذلك من خلال الخبرة التي تتمتع بها العمالة المصرفية الأجنبية مما يساعد على إعداد إطارات وطنية على مستوى عال من الكفاءة المصرفية.

– يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى رفع مستوى إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية واختيار أفضل وانجح الوسائل وانسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.

– ينتج عن تجارة الخدمات المصرفية تحسين تخصيص الموارد المالية وبذلك يزداد التحفيز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات، وبالتالي يزداد العائد على الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق المزيد من النمو.

2.5. **الآثار السلبية:** يمكن القول أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية يخلق العديد من الآثار السلبية على القطاع المصرفي الجزائري نذكر منها ما يلي:

– من الممكن أن تسيطر البنوك الأجنبية بعد هذا التحرير على السوق المصرفية المحلية، خاصة إذا كانت هذه البنوك على قدر من الكفاءة تفوق كفاءة البنوك الوطنية.

– إن هذا التحرير يؤدي إلى إضعاف قدرة البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسة النقدية وضبط السوق المصرفي.

– إذا ما تكلمنا عن التحرير المصرفي فهذا معناه دخول بنوك أجنبية إلى السوق المحلية تعمل إلى جانب البنوك المحلية الوطنية، ويتجلى الأثر السلبي هنا إلى حدوث ما يسمى بالوفرة المصرفية، وهذا ما ينتج عنه تفاقم للمشكلات في هذا القطاع حيث أن الوفرة المصرفية تعني أن هناك العديد من البنوك تعمل على جذب العمليات في سوق مصرفية محدودة ولعل أنسب حل لهذه المشكلة هو الاندماج المصرفي .

– قد يؤدي هذا التحرير إلى تعرض الجهاز المصرفي إلى أزمات بنكية، ففي السنوات الخمسة عشر الأخيرة عرف القطاع البنكي في عدد كبير من الدول النامية و الدول في مرحلة الإنتقال أو الدول المتقدمة العديد من المشاكل المتتالية.

– ضعف قدرة البنوك الوطنية من فتح فروع لها في الأسواق الأجنبية، وهذا ما لا يسمح لها من الاستفادة المتبادلة، نفرض حتى ولو استطاعت هذه البنوك فتح فروع لها فمن المتوقع أنها لن تستطيع الصمود في وجه المنافسة في السوق المصرفي العالمي.

– قد تؤدي عملية التحرير إلى فشل أحد أو مجموعة من البنوك وإفلاسها هذا ما سوف يؤدي إلى زعزعة الثقة في الجهاز البنكي مما ينجر عنه قيام المودعين بسحب أموالهم من هذه البنوك، وهذا ما يهدد باستقرار النظام المصرفي.(زايري بلقاسم، بلحسن هواري، افريل 2006 ص25)

– ضعف إمكانية توفير الحماية للوحدات البنكية الوليدة في ضوء المنافسة الشديدة.

6. أثر أزمة الرهن العقاري العالمية على النظام المصرفي الجزائري:

لقد كان تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري بنسب أقل مقارنة بالدول العربية الأخرى ويرجع ذلك للأسباب التالية:(صالح مفتاح، معارفي فريدة، " 2009ص08)

– عدم وجود سوق مالي بالمعنى الفعلي في الجزائر.

– عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

– انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات، وذلك مل يجعله في مأمن من الكساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي.

– اعتماد الحكومة الجزائرية على الموازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول إلا في حالة انخفاضها على مستوى 37 دولار للبرميل.

وباعتبار الجزائر من الدول المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة بـــ4.9 % مقابل 3.1% سنة 2007، وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات 6% وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات البناء والخدمات المتعلقة بالبنية التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر 2007 بـــ 130مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية سنة 2006.

وعن تأثيرات الأزمة على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى عن تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط البنوك الجزائرية بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية بـــ:650 مليار دولار وأكثر من 1400 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر وتفادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول كل ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة بـــ 4.6% عام 2007 موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3.9 مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقسيم التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57.2% في سنة 2007 و55% في 2006، 52% سنة 2005، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية 2008 نسبة 40% من الناتج الوطني الخام، وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية تقدر بـــ4192 مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين، وتعتبر توظيفات الجزائر من احتياطاتها والمقدرة بحوالي 70 مليار دولار بنسب متواضعة تصل إلى 1.5% على شكل سندات خزينة أمريكية نسبة 3.8% وتوظيفات لدي البنوك من الدرجة الأولى بعيدة كل البعد عن المخاطرة.

7.خاتمة : تواجه الصناعة المصرفية تحديات عديدة ومتعددة ناجمة عن تزايد حدة المنافسة من الداخل والخارج خاصة مع دخول الاقتصاديات الناشئة في اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية ، وما يترتب عن ذلك من ضرورة مواجهة المنافسة ومواكبة ضروريات ومتطلبات العمل المصرفي الحديث ، بالإضافة إلى ضرورة تلبية الاحتياجات المتزايدة للتمويل عن طريق البنوك الكبيرة الحجم القادرة على تمويل الاستثمارات الضخمة.

يتسم أداء البنوك العمومية الجزائرية عموماً بالكفاءة إلا أنها لا تستطيع التعايش في ظل الظروف الجديدة المتسمة بشدة المنافسة من قبل فروع البنوك الأجنبية التي يمكن أن تنشأ في الجزائر في ظل التحرير المالي وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وبذلك نجد أن الطابع العمومي الذي تتصف به إدارة ونظم ولوائح البنوك العمومية لا يصلح لإدارة البنوك في ظل الظروف التنافسية الجديدة وهو ما يتطلب خوصصة هذه البنوك وتأهيلها.

8. قائمة المراجع المعتمد عليها:

- النشرة الاقتصادية لبنك الاسكندرية، المجلد الخامس والثلاثون. 2003
- بريش عبد القادر، "التحرير المصرفي ومتطلبات تقوية الخدمة المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2006ص33.
- بريش عبد القادر ، زهير غراية – مقررات بازل 3 وودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي– مجلة الاقتصاد و المالية — العدد 00، 2015 .
- التعليمة رقم 91-09 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 1991/08/14.
- التعليمة رقم 74-94 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 1994/11/29.
- Banque d'Algérie- l'évolution économique et monétaire en Algérie année 2003 Media banc Novembre 2004 p13.
- سليمان ناصر، "النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية– الواقع والتحديات– جامعة الشلف. ص294.
- تقرير عن أكبر ألف بنك في العالم طبقا لمعيار رأس المال وفقا لمقررات بازل سنة2004.
- النظام رقم 01/04 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية المادة الثانية.

– عبد المنعم التهامي ، أحمد الغندور ، ‘‘مقررات بازل II، III كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي و المصرفي ’’، النشرة المصرفية العربية ، اتحاد المصارف العربية ، الفصل الثالث ، أيلول/سبتمبر2010 ، بيروت ، لبنان ، ص 59.

– عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة واقتصاديات البنوك"، القاهرة: الدار الجامعية2003،ص.38

- Mohamed khemondj - le contrôle interne de banque et des établissements financiers- Media Bank. N64. Févier/mars 2003 p17.

(1)- Naas Abdelkrim – le système bancaire Algérien - 1999-2001 édition INAS France 2003 p289.

– زايري بلقاسم، بلحسن هواري، "اثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري"، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية– المركز الجامعي بشار يومي 25/24 افريل 2006 ص25.

– صالح مفتاح، معارفي فريدة، "أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليان يومي: 05 و 06 ماي 2009ص08.

Réforme financière de Bâle III : chemin parcouru et enjeux futures‘‘ , Centre d’analyse stratégique , France , janvier 2011 , n :209

Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems , Basel Committee on Banking Supervision ‘‘, Bank for International Settlements , December 2010 (rev June 2011) , p 61

– مكرم صادر ، ‘‘اتفاقية بازل الثالثة (الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة) ،مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد358 ، أيلول/سبتمبر 2010 ، بيروت ، لبنان ، ص 106.

البنوك الالكترونية على الموقع .http://wwwarabgaw.org/2-banking.htm

جاك آدا . "عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات،" ترجمة مطانيوس حبيب ،لبنان:دار طلاس للترجمة والنشر،1998.ص.124.

– حنين ياسين (2019) ، غسل الأموال مليات قذرة تستترف العالم ، على الموقع https://alkhaleejonline.net

– تقرير بازل لغسيل الأموال Basel AML Index2018 .

– ماجد الجميل (2018) ، القطاع المصرفي العالمي يتجه إلى مزيد من عمليات الاندماج والاستحواذ على الموقع http://www.aleqt.com